EDIZIONE DEL *KITĀB INŠĀ' AL-DAWĀ'IR*

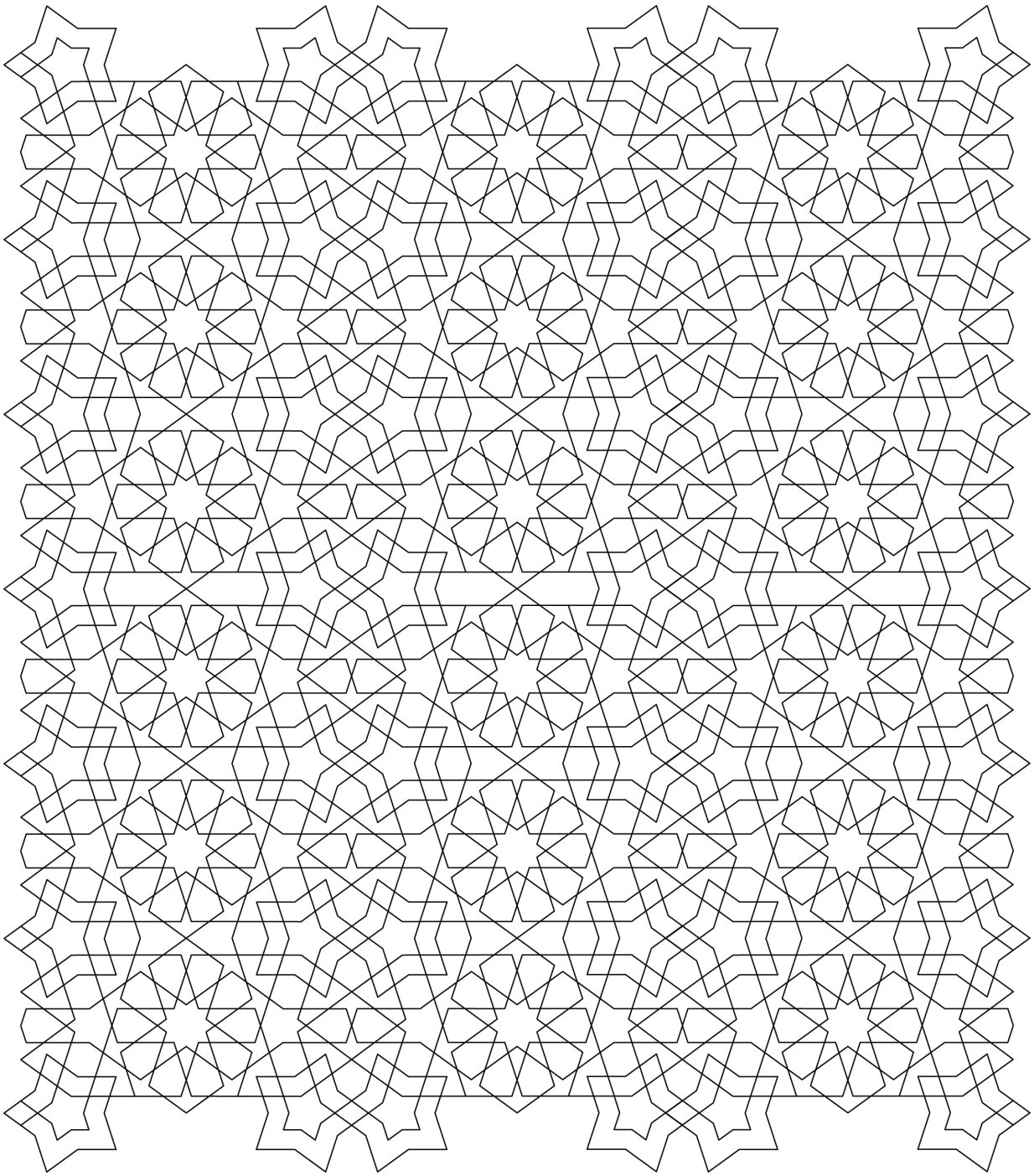

[118 r]

إنشاء الدوائر الإحاطية على الدقائق
على مضاهاة الإنسان للخالق والخلائق
في الصور المحسوسة والمعقولة والخلائق
وتنزيل الحقائق عليه في أنابيب الرقائق

تأليف العبد الآبق المقترف المعترف مسترق الحضرة الإلهية

محمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن العربي الطائي الحاتمي

عفا الله عنه وختم له بالحسنى

رواية عبد الله بدر الحبشي الحراني عنه

[118 v]

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم

(مقدمة)

الحمد لله الذي خلق الإنسانَ على صورته، وخصّه بسريرته، وجعل المضاهاة والمباهاة مقدّمتين لتصحيح نتيجة معرفته؛ فطوْرا يضاهي به حضرة ذاته وصفاته، وطوْرا يضاهي به حضرة مخلوقاته. والصلاة على النبيّ الجامع للمبادئ الأُول، والمقابل حضرة الأزل، النور الساطع الذي ليس له فَيْء، والمستور خلف حجاب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. ذلك حقيقة الحقائق، والنشء الأوّل المنزّه على صورة المخلوقات والخالق: منه من باب الشكل، ومنه من باب الحقيقة، ومنه من باب الاسم والوصف، ومنه من باب الخلائق، محمد ﷺ وعلى آله وشرّف وكرّم.

أمّا بعد؛ فإنّ الله سبحانه و تعالى لمّا عرّفني حقائقَ الأشياء على ما هي عليه في ذواتها، وأطلعني كشفا على حقائق نِسبها وإضافاتها، أردتُ أن أُدخلها في قالب التشكيل الحسّي ليقرُب مأخذُها على الصاحب الولي عبد الله بدر الحبشي، وليتضح لمن كَلَّ بصره عن إدراكها ولم تَسبح دراري أفكاره في أفلاكها **[119 r]** فيتبيّن له: أين مرتبته في الوجود، وما الشرفُ الذي تحصّل له حتى خضعت له الملائكة بالسجود، وإذا سجد له الملك الكريم الأخلص فما ظنّك بالملأ الأسفل الأنقص؟! ألا ترى خبر الحقّ الصدق عنه، حيث قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ فأدخل العالم كلّه أجمع تحت تسخير هذا الإنسان الأرفع.

فما من ملأ أعلى إلا بك مُشْتغِلْ، وما من ملأ أدنى إلا يتضرع إليك ويبتهل، فهم بين مستغفر لك ومصلّ عليك، ومَلَك سلام يوصله من الحقّ تعالى إليك. وإذا كان السيّد الحق يصلّي عليك فكيف بملائكته؟! وإذا كان ناظرا لك، فما ظنّك بخليفته؟! وما من فاكهة ونعمة عند تناهيها إلا متضرعة لك خاضعة أن تؤدّي لك ما أودع الله تعالى من المنافع فيها؛ فما في الوجود كلّه حقيقة ولا دقيقة إلا ومنك إليها ومنها إليك رقيقة، فعدد الرقائق على عدد الحقائق والدقائق.

فلولا ما صحّ لهذا الإنسان: ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ وفُطر على صورة القديم، واستُخرج مِن قصيراه الحوّاء لَما سكن له وبه تعشَّق، ولما صحّ عنه وجود خلق،**[119v]** ولا كان له الملك الأعلى ولا ظهر بالموقف الأجلى، ولا عَنَتْ له وجوه الأملاك، ولا دارت بنفَسه أجرامُ الأفلاك.

فاشكر اللهَ ثانيا أيّها الإنسان على ما خصّك به الجوادُ الرحمن من كمال هذه النصْبةِ، وأوقفك على معاني حقائق هذه النِّسبة. فابحث عن وجودك، وأين مرتبتك من معبودك، وميّز بينك وبين عبيدك، فإنّك إن فعلت هذا حُشرتَ في الاستواء الرحماني والإنباء الربّاني. وهذا قد أوضحته لك في هذا الكتاب الذي سمّيته: "إنشاء الدوائر الإحاطية على الدقائق على مضاهاة الإنسان للخالق والخلائق، في الصوَر المحسوسة والمعقولة والخلائق، وتنزيل الحقائق عليه في أنابيب الرقائق" فنصبتُ الأشكال وضربتُ الأمثال وبيّنتُ ما هو في الإنسان بما هو إنسان، وما فيه بما هو صاحب إيمان أو إحسان، تقريبًا للفهم وتوصيلًا للعلم، ومِن موجد الكون نسأل التأييد والعون.

فصل: (العدم والوجود)

اعلموا – وفقكم الله لطاعته، وجعلكم من الفائزين بمعرفته برحمته– أنّه لمّا كان الغرض في هذا الكتاب: أين مرتبة الإنسان في الوجود، ومنزلته في حضرة **[120 r]** الجود، وبروزه في عَينه لِعَينه؟ وهل كان متصّفًا بحالٍ قبل كونه؟ احتجنا أن نتكلم على العدم والوجود، ولماذا يرجعان؟ وهل بين الوجود والعدم ما لا يتصف بهما أم لا؟ فجعلتُ هذا الفصل لهذا الأمر ومعرفته. ثم بعد ذلك –إن شاء الله– ننشئ الدوائر والجداول، ونمدّ الرقائق والحبائل، ونبرز الأصول والفروع، ونفرّق بين المفروق والمجموع وما يتخلّق به من الأسماء، وأين الأرض في الإنسان والسماء، وكيفيات التجليات وترتيبها على المقامات، كلّ ذلك وأشباهه في أبواب مبوّبة في هذا المجموع، وأشكال منصوبة بصناعة عملية ليقرب على الطالب مأخذ الفوائد والمعاني منها، ويتصوّر المعنى في نفسه صورة متجسدة تسهل عليه العبارة عنها لقوّة حصولها في الخيال، ويحرّض الناظر على استيفاء النظر حتى يقف على كلّية معانيها؛ إذ المعنى إذا دخل في قالب الصورة والشكل تعشّق به الحسُّ، وصار له فرجة يتفرّج عليها، ويتنزّه فيها فيؤديه ذلك إلى تحقيق ما نُصب له ذلك الشكل وجُسِّدَتْ له تلك الصورة، فلهذا **[120 v]** أدخلناه في التصوير والتشكيل.

فاعلم أنّ الوجود والعدم ليسا بشيء زائد على الموجود والمعدوم، لكن هو نفس الموجود والمعدوم، ولكنّ الوهم يتخيل أنّ الوجود والعدم صفتان راجعتان إلى الموجود والمعدوم، ويتخيلهما كالبيت، والموجود أو المعدوم قد دخل فيه، ولهذا يقول: «قد دخل هذا الشيء في الوجود بعد أن لم يكن»، وإنما المراد بذلك عند المتحذلقين إنما معناه: «أنّ هذا الشيء وُجِد في عينه». فالوجود والعدم عبارتان عن إثبات عين

ذلك الشيء أو نفيه. ثم إذا ثبت عين الشيء أو انتفى فقد يجوز عليه الاتصاف بالعدم والوجود معًا، وذلك بالنسبة والإضافة، فيكون زيد الموجود في عينه موجودًا في السوق، معدومًا في الدار.

فلو كان العدم والوجود من الأوصاف التي ترجع إلى الموجود كالسواد والبياض لاستحال وصفُه بهما معًا، بل كان إذا كان معدومًا لم يكن موجودا، كما أنّه إذا كان أسود لا يكون أبيض، وقد صحّ وصفه بالعدم والوجود معًا في زمان واحد، وهذا هو الوجود الإضافي والعدم مع ثبوت **[121 r]** العين. فإذا صحّ أنّه ليس بصفةٍ قائمة بموصوف، ولا بموصوف معقول وحده دون إضافة، فيثبت أنّه من باب الإضافة والنِّسب مطلقا، مثل المشرق والمغرب، واليمين والشمال، والأمام والوراء، فلا يختص بهذا الوصف وجود دون وجود.

فإن قيل: كيف يصحّ أن يكون الشيء معدومًا في عينه يتصف بالوجود في عالَم مّا أو بنسبة، فيكون موجودًا في عينه معدومًا بنسبة مّا؟ فنقول: نعم لكلّ شيء في الوجود أربع مراتب. إلا الله تعالى، فإنّ له في الوجود المضاف إلينا ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: وجود الشيء في عينه، وهي المرتبة الثانية بالنظر إلى علم الحقّ بالمحدَث. والمرتبة الثانية: وجوده في العلم وهي المرتبة الأولى بالنظر إلى علم الله تعالى بنا. والمرتبة الثالثة: وجوده في الألفاظ. والمرتبة الرابعة: وجوده في الرقوم. ووجود الله تعالى بالنظر إلى علمنا على هذه المراتب ما عدا مرتبة العلم، هذا هو الإدراك الذي حصل بأيدينا اليوم. ولا أدري إذا وقعت المعاينة البصرية المقررة في الشرع؛ هل يحصل في نفوسنا عِلمُ **[121 v]** إثبات أو مزيدُ وضوح في جنس العلم الذي بأيدينا اليوم منه في علمنا به سبحانه؟ فإن كان كذلك فليس له إلّا ثلاث مراتب، وإن

كان يوجب النظر إثباتًا في الدار الآخرة أو حيث وقعت المعاينة لمن وقعت، فقد نصِفه بالمرتبة الرابعة. فتحققْ هذه الإشارة في علمنا بالله تعالى فإنها نافعة في الباب.

ثم هذه المراتب –بالإضافة إلينا كما قدّمناه– يتقدّم وجودُ العين أو وجودُ ما يماثل العين أو وجودُ أجزاء العين مبدّدة غيرَ مجموع بعضها إلى بعض، بالإضافة إلى شكلٍ مّا يخترعه العاقل، كلّ هذا لا بد من تقدّمه، أعني واحدًا منها، ثم بعد هذا ينضبط في العلم ويُتصوّر في الذهن، هذا بالإضافة إلينا. وبالإضافة إلى الله تعالى إنّما العلم متقدّم من غير زمان بالشيء قبل عينه، فوجود الشيء المحدَث في علم الله تعالى قبل وجود الشيء في عينه ومتقدّم عليه.

غير أنّ ثمّ سرًّا سنومئ إليه في هذا الفصل –إن شاء الله تعالى– ونبيّن لك؛ أنّ وجود العين متقدّم على وجود العلم بالمرتبة ويساويه في الوجود أزلًا، لا من جهة كونها محدَثة، وهذا في حقّ الحقّ والخلق. وأمّا في حقّ الخلق فسنبيّن لك أنّ إدراك الحقّ **[122 r]** للموجود في عينه تفصيلًا أنّه قد كانت له حالةٌ مّا بالنظر إلى أمرٍ مّا لا يتصف فيها بالوجود ولا بالعدم مع عدَمِه في عينه.

ثم نرجع ونقول: فأمّا تبيُّن تلك المراتب الأربع المتقدمة، فهي أن نقول: "زيد" باللسان فيُعقل معناه، أو ترقمه في الكاغد "زيدٌ" فيُعقل معناه، أو يظهر في عينه فيُعقل معناه، أو أتخيله في نفسي وهو غير حاضر فيُعقل معناه، وهذا هو الوجود في العِلم. فكلّ واحدة من هذه المراتب متّحدة المعنى لم يزد باختلافها معنًى في زيد. فكلّ شيء، قديم أو محدَث، لا يخلو من أن يكون في بعض هذه المراتب أو في كلّها.

وإذا تقرر هذا، وثبت أنّه الحق، فنقول: إنّ الإنسان قديم محدَث، موجود معدوم.

أمّا قولنا: "قديم" فلأنّه موجود في العلم القديم متصوّر فيه أزلا، وهي من بعض مراتب الوجود المذكورة. وأمّا قولنا: "محدَث" فإنّ شكلَه وعينَه لم يكن، ثمّ كان. فيخرج من هذا أنّ زيدا موجود في العلم، موجود في الكلام، معدوم في العين أزلًا مثَلًا، فقد تُصُوّر اتصافه بالوجود والعدم أزلًا. فصحّ من هذا أنّ الوجود ليس بصفة للموجود.

وإذ قد تقرّر هذا، فيبقى لنا أن ننظر بماذا يتعلّق العلم: **[122 v]** هل بالموجود أو بالمعدوم؟ ولا نعلم ذلك ما لم نعلم: ما هو العلم؟ وإلى ماذا تنقسم المعدومات؟

فنقول أوّلًا: إنّ العلم عبارة عن حقيقة في النفس تتعلّق بالمعدوم والموجود على حقيقته التي: هو عليها، أو يكون (عليها) إذا وُجد. فهذه الحقيقة هي العلم. والمعدومات تنقسم أربعة أقسام:

معدوم مفروض لا يصحّ وجوده البتة، كالشريك والولد للإله، والصاحبة له، ودخول الجمل في سمّ الخياط.

ومعدوم يجب وجوده وجوبا ترجيحيا اختياريا لا اضطراريا؛ كشخص من الجنس الواحد، وكنعيم الجنّة للمؤمنين.

ومعدوم يجوز وجوده؛ كعذوبة ماء البحر في البحر، ومرارة الحلو، وأشباه ذلك.

ومعدوم لا يصحّ وجوده قطعا اختيارا، لكن وجِد شخص من جنسه.

وهذا كلّه –أعني ما يجوز وجوده، وما لا يصحّ اختيارًا– إنّما أريد به الشخص الثاني من الجنس فصاعدا.

على أنّ الحقيقة تثبت الإرادة وتنفي الاختيار، كما تثبت العلم وتنفي التدبير وإن كان ورد في السمع: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ وورد: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾. ولكن مَن وقف على سرّ وضع الشريعة؛ عرفَ موضع هذا [123 r] الخطاب بالتدبير والاختيار. وسأبيّنه –إن شاء الله تعالى– في كتابي هذا: أنّه سبحانه مريدٌ غير مختار، وأنّه ما في الوجود ممكن أصلًا، وأنّه منحصر في الوجوب والاستحالة، وأنّه كلّ ما ورد في القرآن من قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾، ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾، واقتران المشيئة بحرف الامتناع؛ لسبب موجود قديم يستحيل عدمه فيستحيل ضد مُسبَّبِه. فخرجت المشيئة عن بابها المعقول في العادة إلى بابها المعقول في الحقيقة. فمهما ذكرتُ، في كتابي هذا، ما يدلّ على الإمكان أو الاختيار أو التدبير وغير ذلك ممّا تأباه الحقائق؛ فإنّما أسوقه للتوصيل والتفهيم الجاري في العادة. وصاحب الحقيقة يعرف مرتبة الموضوعات، ومعه أتكلم بالحقائق وإيّاه أخاطب. ومَن نزل عن هذه الحقائق فإنّه يحمل الكلام على ما استقر في عُرف العادة الذي يتخيل فيه أنّه حقيقة. فيقبل كلّ واحد منهما المسألة ولا يرمي بها، لكن من وجهين مختلفين، وبينهما ما بين مفهوميهما. فإذا علمتَ هذا، فالعلم لا يتعلّق من هذه الأقسام إلّا بالثلاثة.

وأمّا المعدوم الذي لا يصحّ وجوده البتة، فلا يتعلّق به علم أصلًا؛ لأنّه ليس شيئا يكون. فالعلم إِذَنْ لا يتعلّق إلّا بموجود، ولا يتعلّق بمعدوم رأسًا، إذ العدم المحض لا يُتصوّر تعلّق العلم به [123 v] لأنّه ليس على صورة، ولا مقيّد بصفة، ولا له حقيقة تنضبط. إلّا النفي المحض؛ والنفي المحض لا يحصل منه في النفس شيء؛ إذ لو حصل لكان وجودًا، والعدم من جميع الجهات لا يكون وجودًا أبدًا؛ فإنّ الحقائق لا

سبيل إلى قلبها. ألا ترى عِلمك بنفي الشريك عن الله تعالى، إن تأملتَ إلى ما تقرّر لك في نفسك، وما انضبط لك في قلبك من نفي الشريك، فما تجد في النفس شيئا إلّا الوحدانية، وهي موجودة، وهي التي ضبطتْها النفس؟

وإن أبيتَ قبول هذا، وعسُر عليك، فارجع إلى نظرٍ آخر؛ وهو أنّ الشريك معلوم عندك، موجود في عينه في المحدَثات، في حقّ زيد، فتلك النسبة التي أضفتَ بها الشريك إلى زيد موجودة، هي بعينها لم تضفها إلى الله تعالى. فانظر علمك بالمحال راجعًا إلى العلم بأجزاء متفرقة موجودة، ولولا ذلك ما عقلت نفيها عن الله تعالى.

فمهما تُصُوّر لك العلم بعدم مّا فليس عندك إلّا العلم بوجود ضدّه، أو بوجود الشرط المصحح لنفيه، أو بأجزاء موجودة في العالم نفيتَ نِسبتها وإضافتها لموجود مّا، لحقيقة ذاتية موجودة لذلك الموجود هو عليها علِمتها أنت، فنفيت عنه ما منعَت **[124 r]** تلك الحقيقة قبول من اتصف بها لذلك، وأثبتّها لآخر لحقيقة أيضًا موجودة يتصف هذا الموجود الذي أثبتّها له بها. فتحققْ هذه المسألة فإنّها نافعة – إن شاء الله تعالى.

وهذا هو القسم الواحد من أقسام المعدومات. وما عداه فقد جعلناه إمّا وجوبًا أو جوازًا أو محالًا اختيارًا مع فرض وجود شخص من الجنس. فكلّها راجعة إلى الوجود، وما كان راجعًا إلى الوجود فالعلم يضبطه ويحصّله.

واعلم أنّ الإنسان لولا ما هو على الصورة، لما تعلّق به العلم أزلًا؛ إذ العلم المتعلّق أزلًا بالحادث إنّما حصل، ولم يزل حاصلًا، بالصورة الموجودة القديمة التي

خُلق الإنسان عليها. والعالم كلّه بأسره على صورة الإنسان، فهو أيضًا على الصورة التي خُلق الإنسان عليها. فالعلم إنّما يتعلّق بالمعدوم لتعلّقه بمثله الموجود، فافهم.

فإذا تقرّر هذا، فقد يمكن أن يحدس في النفس أن تقول لي: إنّي أريد أن أعلم من أيّ طريق يتعلّق العِلم بالمعلوم المعدوم الذي يجوز وجوده؟ فإنّي فهمتُ من كلامك أنّه لا بد من الرؤية، فحينئذ يحصل العلم في زمان الرؤية، أو في تقدير زمانٍ إن كان الرائي لا يجوز عليه الزمان، وإنّما المراد حصول **[124 v]** العلم عند رؤية المعلوم بالإدراك البصري أو مثل المعلوم أو أجزاء المعلوم. فلتعلم أنّ الأمر كما فهمتَ وأشرتَ إليه، كذا هو عندي في حقّ كل عالم سواء، ولا أحاشي من الأقوام من أحد. غير أنّي سأنبّهك على ما سكتَّ عنه من الاعتراض أدبًا منك وخوفًا على القلوب العُمي الذين لا يعقلون، ولمعرفتك بتفطني لما أومأتُ إليه رمزًا.

فاعلم أنّه ليس من شرط تعلُّق العلم بالمعلوم عند الإدراك أن تكون أشخاص ذلك الجنس موجودة في أعيانها، لكنّ من شرطه أن يكون منها موجود واحد أو أجزاء في موجودات متفرقة، بجمعها يظهرُ موجود آخر فتعلمه، وما بقي معدومًا فهو مِثل له. فعِلمك إِذَنْ إنما تعلَّقَ ورؤيتك بذلك الموجود وتلك الحقيقة. وليس سماع الأصوات معرفة أعيانها، وإنّما تُعرف عينها من باب الرؤية، وهكذا كلّ معلوم على مساق ما تقدّم. فما بقي معدومًا فَمُدرَكٌ حقيقةً عندك إدراكًا صحيحًا؛ لأنّه مِثْلٌ، أو أجزاء موجودات لا سبيل إلّا هذا. وضرورة أنّ كلّ عالِم أحاطه من غير تخصيص موجود في نفسه وعينه عالِم بنفسه مدرك لها، وكلّ معلوم سواه إمّا أن يكون على صورته بكمالها **[125 r]** فهو مِثل له، أو على بعض صورته. فمن هذا الوجه يكون عالما بالمعدومات؛ لأنّه عالم بنفسه، وذلك العلم ينسحب عليها انسحابًا، خذ هذا عمومًا في كلّ موجود ولا تقيّد. غير أنّك يجب عليك التحفظ

من التشبيه، إن دخلتَ إلى الحضرة الإلهية والتمثيل. فهذا هو إدراك المفصَّل في المجمَل.

وأمّا نحن فما أدركنا المجمَل إلّا من المفصّل الحادث الحاصل في الوجود، ثم أدركنا في ذلك المجمَل تفصيلا مقدَّرًا يمكن أن يكون وأن لا يكون. فتفهّم ما أومأنا إليه في قولنا: «عمومًا في كل موجود ولا تقيّد»؛ فإنّه مَن وُجد على صورة شيء، فذلك الشيء أيضًا على صورته. فبنفس ما يرى نفسه رأى من هو على صورته، وبنفس ما يعلم نفسَه علِم مَن هو على صورته، لا ينقصُه من ذلك شيء. فإذا تحصّل هذا في سمعك، ونفث به روح القدس في روعك؛ فألقِ السمع، وأحضِر القلب، وحُدّ الذهن، وخلِّص الفكر لما أذكره لك –إن شاء الله تعالى.

فاعلم أنّ الأشياء على ثلاث مراتب، لا رابع لها، والعلم لا يتعلّق بسواها، وما عداها فعدمٌ محض لا يُعلم ولا يُجهل ولا هو متعلّق بشيء، فإذا فهمت فنقول:

إنّ هذه الأشياء الثلاثة؛ **[125 v]** منها ما يتصف بالوجود لذاته، فهو موجود بذاته في عينه، لا يصحّ أن يكون وجوده عن عدم، بل هو مطلَق الوجود لا عن شيءٍ، فكان يتقدّم عليه ذلك الشيء، بل هو الموجِد لجميع الأشياء: خالِقها ومقدِّرها ومفصِّلها ومدبّرها، وهو الموجود المطلق الذي لا يتقيّد سبحانه، وهو الله الحيّ القيوم العليم المريد القدير الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

ومنها موجود بالله تعالى، وهو الوجود المقيَّد المعبَّر عنه بالعالَم: العرش، والكرسيّ، والسماوات العلى وما فيها من العالَم، والجوّ والأرض وما فيها من الدوابّ والحشرات والنبات وغير ذلك من العالم؛ فإنّه لم يكن موجودًا في عينه، ثمّ كان من غير أن يكون بينه وبين موجده زمان تقدّم به عليه فيتأخر هذا عنه فيقال فيه:

"بعدُ" أو "قبلُ"، هذا محال، وإنّما هو متقدّم بالوجود كتقدّم أمس على اليوم فإنّه من غير زمان، لأنّه نفس الزمان. فعَدمُ العالم لم يكن في وقتٍ، لكنّ الوهمُ يتخيل أنّ بين وجود الحقّ ووجود الخلق امتدادًا، وذلك راجع لما عهده في الحسّ من التقدّم الزماني بين المحدَثات وتأخره.

وأمّا الشيء الثالث؛ **[126 r]** فما لا يتصف بالوجود ولا بالعدم، ولا بالحدوث ولا بالقِدم، وهو مقارن للأزلي الحقّ أزلًا، فيستحيل عليه أيضًا التقدّم الزماني على العالم أو التأخر، كما استحال على الحقّ، وزيادة: لأنّه ليس بموجود؛ فإنّ الحدوث والقِدم أمر إضافي يوصّل إلى العقل حقيقة مّا؛ وذلك أنّه لو زال العالَم لم نُطلق على واجب الوجود: "قديمٌ"، وإن كان الشرع لم يجئ بهذا الاسم، أعني القديم، وإنّما جاء باسمه الأوّل والآخر. فإذا زلتَ أنت لم يُقَل: أوّلًا ولا آخرًا؛ إذ الوسَط العاقد للأوّلية والآخرية ليس ثمّ، فلا أوّل ولا آخر، وهكذا «الظاهر والباطن» وأسماء الإضافات كلّها. فيكون: موجود مطلق من غير تقييد بأوّلية وآخرية. وهذا الشيء الثالث الذي لا يتصف بالوجود ولا بالعدم مثله في نفي الأوّلية والآخرية بانتفاء العالَم كما كان الواجب الوجود سبحانه، وكذلك لا يتصف بالكلّ ولا بالبعض، ولا يقبل الزيادة والنقص.

وأمّا قولنا فيه: «كما استحال على الحقّ وزيادة» فتلك الزيادة كونُه لا موجودًا ولا معدومًا، فلا يقال فيه: «أوّل وآخر».

وكذلك لتعلم أيضًا أنّ هذا الشيْءَ الثالث ليس العالَم يتأخر عنه أو يحاذيه بالمكان؛ إذ المكانُ من العالَم. **[126 v]** وهذا أصلُ العالم، وأصل الجوهر الفرد، وفلك الحياة، والحقّ المخلوق به، وكلّ ما هو من العالم. وعن هذا الشيءِ الثالث والموجود

المطلق ظهر العالم. فهذا الشيءُ هو حقيقة حقائق العالم الكلّيّة المعقولة في الذهن، الذي يظهر في القديم قديما وفي المحدَث حادثًا.

فإن قلتَ: إنّ هذا الشيءَ هو العالَم صدقتَ، وإن قلت: إنّه الحقّ القديم سبحانه صدقتَ، وإن قلت: إنّه ليس العالَم ولا الحقّ تعالى، وإنّه معنى زائد صدقتَ، كل هذا يصحّ عليه. وهو الكلّيّ الأعم، الجامع للحدوث والقِدم، وهو يتعدّد بتعدّد الموجودات، وينقسم بانقسام المعلومات، وهو لا موجود ولا معدوم، ولا هو العالَم وهو العالَم، وهو غير ولا هو غير؛ لأنّ المغايرة في الموجودَيْن، والنسبة انضمام شيء إلى شيء آخر، فيكون منه أمر آخر يسمّى صورة مّا، فالانضمام نسبة.

فإذا أردنا أن نحدِث مثلّثًا ضممنا أجزاء انضمامًا مخصوصا، فحدث ثلاثة أركان فقلنا: «هذا مُثلّث» وأنواع ذلك من التشكيل والتصوير والألوان والأكوان معلوم في الكلّي الأعم، وهذا مَلَك وإنسان وعقل وغير ذلك، وهذا مقدار ومكان ووَضع وانفعال مّا ومنفعل مّا. وبانضمام الجزئيّات [r 127] التي تحت الأجناس الكلّيّات بعضها إلى بعض يحدُث عالَم التفصيل؛ علوا وسفلًا من غير افتراق، إلّا ما حصل في الوهم، هذا وجه قولك: «إنّ هذا الشيء هو العالَم» وتصدق في ذلك.

وكذلك أيضًا إن قلت: «إنّه ليس العالم» صدقتَ؛ فإنّ العالَم قد كان معدوم العين، وهذا على حالته لا يتصف بوجود ولا عدم. لكنّ العلم القديم يتعلّق بما يتضمنه هذا الشيء الثالث المجمَل من التفصيل كما قدّمناه قبلُ، كما يتعلّق علمنا ببعض التفصيلات ويتعلّق بمجملاتها غير مفصّلة، لكن يفصّلها متى شاء. وهذا سِرٌّ؛ فإنّ علمنا به كذلك؛ لصحة المضاهاة بيننا وبين الحقّ، ولهذا الإشارة من الإمام أبي حامد الغزالي رحمه الله: «وليس في الإمكان أبدَع من هذا العالم» إذ لو

كان وادّخره لكان عجزا ينافي القدرة، وبخلًا يناقض الجود. ولهذه العلّة قُطع الإمكان. وهذا ليس هو عندي على وجه واحد، وأكمل الوجوه عندي في هذا كونه وجد على الصورة فافهم. ولأنّه أيضًا دليلٌ موصل إلى معرفة الله سبحانه، فلا بد أن يكون مستوفي الأركان، فلو نقص ركن منه لما كان دليلًا ولم تصحّ معرفة، وقد صحّت، فقد ثبتت دلالته. قال: «مَن عرَف نفسَه عرف **[127 v]** ربَّه».

ثمّ نرجع ونقول: هذا الشيء الثالث الذي نحن بسبيله، لا يقدر أحد أن يقف على حقيقته عبارةً، لكن نومئ إليه بضرب من التشبيه والتمثيل، وبهذا ينفصل عن الحقّ الذي لا يدخل تحت المثال إلّا من جهة الفعل، لا أنه ينبئ عن حقيقته، فكنّا نحيط به علمًا، وهذا لا سبيل إليه، وقد قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

فنقول: نِسبَةُ هذا الشيء الذي لا يُحَدّ، ولا يتصف بالوجود ولا بالعدَم، ولا بالحدوث ولا بالقِدم إلى العالم، كنِسبة الخشبة إلى الكرسي والتابوت والمنبر والمحمل، أو الفضة إلى الأواني والآلات التي تصاغ منها كالمكحلة والقرط والخاتم. فبهذا تعرف تلك الحقيقة. فَخُذ هذه النسبة، ولا تتخيل النقصَ فيه، كما تتخيل النقصَ في الخشبة بانفصال المحبرة عنها. واعلم أنّ الخشبة أيضًا صورة حسّية مخصوصة في العُودية، فلا تنظر أبدًا إلّا للحقيقة المعقولة الجامعة التي هي العودية، فتجدها لا تنقص ولا تتبعّض؛ بل هي في كلّ كرسي ومحبرة على كمالها، من غير نقص ولا زيادة، وإن كان في صورة المحبرة حقائق كثيرة، منها: الحقيقة العودية، والاستطالية، والتربيعية، والكمّية، وغير ذلك **[128 r]**، وكلّها فيها بكمالها، وكذلك الكرسي والمنبر.

وهذا الشيء الثالث هو هذه الحقائق كلّها بكمالها، فسمِّه إن شئتَ: "حقيقة الحقائق" أو "الهيولى" أو "المادة الأولى" أو "جنس الأجناس"، وسمِّ الحقائق التي

يتضمنها هذا الشيء الثالث: "الحقائق الأُول" أو "الأجناس العالية". فهذا الشيء الثالث أزلًا يقارن الواجب الوجود، محاذيًا له من غير وجود عيني؛ فانتفت الجهات والتلقاءات. وحتى لو فرضناه موجودًا ولم نجعله متميزًا، لانتفت عنه التلقاءات والإزاءات. فتحققْ هذا الفصل واعلمه.

فصل: (الموجودات وأصنافها)

ولمـاّ تكلمنـا علـى أقسـام المعـدومات وتبيّنـتْ مراتبهـا، أردنا أن نـتكلم علـى الموجودات بأصنافها، وهي على أقسام، منها:

موجود مطلَق لا تُعقل ماهيّتُه ولا تجوز عليه الماهيّة، كما لا تجوز عليه الكيفية، ولا تُعلم له صفة نفسية من باب الإثبات، وهو الله تعالى. وغاية المعرفة به الحاصلة بأيدينا اليوم من صفات السلب مثل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ و﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ فعلى ما قدّمناه من أنّ العلم لا يتعلّق إلا بموجود، فهنا متعلّق العلم نفي ما لا يجوز عليه **[128 v]**، ونفيُ ما لا يجوز عليه ثابتٌ عندنا موجودٌ فينا منسوبٌ إلينا، هذا قِسم.

ومنهـا: موجود مجرَّد عـن المـادة، وهـي العقـول المفارقة الروحانية القابلة للتشـكيل والتصـوير، ذوات الرقـائق النوريـة، وهـي المعـبَّر عنهـا بالملائكـة؛ وهـي لا تتحيـز، ولا تختصّ بمكـان دون مكـان لذاتها، وليس لها شكل تختص به ولا صورة، وإن كانت الصورة التي تظهر فيها متحيزة. وهو سِرٌّ شريف عجيب. وبهذه النسبة هي القوى الروحانيـة النارية المعـبَّر عنهـا بالجـنّ، غـير أنهـا تحـت قهـر الطبيعـة، فـإنّ الحـرارة مـن صفات ذواتها، والملائكة ليست كذلك.

ومنها موجود يقبل التحيُّز والمكان؛ وهي الأَجرام والأجسام والجواهر الأفراد عند الأشعريين.

ومنهـا: موجود لا يقبل التحيز بذاته لكـن يقبله بالتبعية، ولا يقـوم بنفسِـه لكـن يَحُلّ في غيره، وهي الأعراض: كالسواد والبياض وأشباه ذلك.

ومنها: موجودات النّسب، وهي ما يحدُث بين هذه الذوات التي ذكرناها وبين الأعراض: كالأين، والكيف، والزمان، والعدد، والمقدار، والإضافة، والوضع، وأن يفعل، وأن ينفعل. وكلّ واحد من هذه الموجودات ينقسم في نفسه إلى أشياء كثيرة **[129 r]** لا يحتاج إلى ذكرها هنا.

فالأين: كالمكان مثل الفوق والتحت وأشباه ذلك.

والكيف: كالصحة والسقَم وسائر الأحوال.

والزمان: كالأمس واليوم وغد والنهار والليل والساعة، وما جاز أن يُسأل عنه بمتى.

والكم: كالمقادير والأوزان وتذريع المساحات وأوزان الشعر والكلام، وغير ذلك مما يدخل تحت كم.

والإضافة: كالأب والابن والمالك.

والوضع: كاللغات والأحكام.

وأن يَفعل: كالذبح.

وأن ينفعل: كالموت عند الذبح.

وهذا حصر الموجودات. فالموجودات كلها عشرة: جواهر، وأعراض، وهذه الثمانية المذكورة. وفي الإنسان وحده –من بين سائر ما ذكرناه من الموجودات– هذه الموجودات كلها، وهي في العالم متفرّقة.

فإذا نُفخ في الإنسان روح القدس التحق بالموجود المطلق التحاقا معنويًّا مقدّسا، وهو حظه من الألوهية. فلهذا تقرر عندنا أنّ الإنسان له نسختان: نسخة ظاهرة

ونسخة باطنة. فنسخته الظاهرة مضاهية للعالَم بأسره فيما قرّرناه من الأقسام، ونسخته الباطنة مضاهية للحضرة الإلهية. فالإنسان هو الكلّيّ **[129 v]** على الإطلاق والحقيقة؛ إذ هو القابل لجميع الموجودات قديمها وحديثها، وما سواه من الموجودات لا يقبل ذلك.

فإنّ كلّ جزء من العالم لا يقبل الألوهية، والإله لا يقبل العبودية؛ بل العالَم كلّه عبدٌ، والحقّ وحده إله واحد صمد لا يجوز عليه الاتصاف بما يناقض الأوصاف الإلهية، كما لا يجوز على العالم الاتصاف بما يناقض الأوصاف الحادثة العِبادية. والإنسان ذو نِسبتين كاملتين: نسبة يدخل بها إلى الحضرة الإلهية، ونسبة يدخل بها إلى الحضرة الكيانية، فيقال فيه: "عبدٌ" من حيث أنّه مكلَّف، لم يكن ثمّ كان، كالعالَم، ويقال فيه: "ربٌّ" من حيث أنّه خليفةٌ، ومن حيث الصورة، ومن حيث: ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

فكأنّه برزخٌ بين العالَم والحقّ، وجامعٌ لخلقٍ وحقٍّ، وهو الخط الفاصل بين الحضرة الإلهية والكونية، كالخط الفاصل بين الظلّ والشمس، وهذه حقيقته. فله الكمال المطلق في الحدوث والقِدم، وللحقِّ الكمال المطلق في القِدم، ليس له في الحدوث مَدخل، تعالى عن ذلك، والعالَم له الكمال المطلق في الحدوث، ليس له في القِدم مدخل، يخسأ عن ذلك. فصار الإنسان **[130 r]** جامعًا، لله الحمد على ذلك.

فما أشرَفها من حقيقة وما أطهره من موجود، وما أَخسّها وما أَدنسَها أيضا في الوجود؛ إذ قد كان منها محمد ﷺ وأبو جهل، وموسى عليه السلام وفرعون. فتحقّقْ: ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ واجعله مركز الطائعين المقرَّبين، وتحقّقْ: ﴿أَسْفَلَ

سَافِلِينَ﴾ واجعله مركز الكافرين الجاحدين. فسبحان من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وهذه دوائر ما قررناه على التزيه والتشبيه:

الدائرة البيضاء التي بين الخطين الأسودين المحيطة هي مثال الحضرة الإلهية على التنزيه، ولمّا كانت محيطة بكلّ شيء كما قال تعالى: والله ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ وقال تعالى: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾

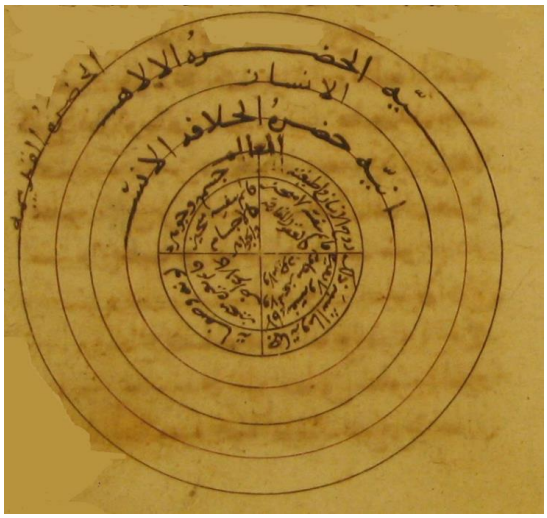

[130 v]

والـــــدائرة البيضاء التي في جوفها اللاصقة بها، التي يشقّها الخط المستدير الأصغر، هي دائرة الإنسان. فمن الخط المستدير الأصغر إلى جهة الحضرة الإلهية هو مضاهاة الإنسان الحضرةَ الإلهية، ومن الخط الأصغر إلى الدائرة الصغرى مضاهاة الإنسان عالمَ الكون.

والفصل الذي وقع فيها على التربيع هو لتعدّد العوالم على الجملة.

والدائرة الصغرى المحيطة بالمركز هي دائرة العالَم الذي الإنسان خليفة عليه وتحت تسخيره.

والخطوط الأربعة الخارجة من المركز إلى محيطها (هي) الفصولُ التي بين العوالم.

فتحققْ ذلك المثال تعثر على السر الذي نصبناه له، والله المرشد لا ربّ سواه.

باب الجدول الهيولاني

وهي الدائرة المحيطة بالموجودات على الإطلاق من غير تقييد، وهي الحاوية على جميع الحقائق المعلومة لا الموجودة ولا المعدومة، وفيها الحياة المعقولة التي هي في القديم **[131 r]** قديمة وفي المحدَث حادثة، وفيها العِلمية والإرادية. وهذا مثال صورتها أن لو كانت لها صورة، ولكن لمّا كانت معقولة معلومة عندنا قدرنا على إبرازها في المثال، ولكن مجمَلة.

فتكون نقطة الجوهر عبارة عن كلّ ذات قائمة بنفسها قديمة أو حادثة. ويكون العَرَض منها عبارة عن كلّ ذات لا تقوم بنفسها، فيدخل تحتها أجناس الأعراض مِن كونٍ ولونٍ وغير ذلك، والصفات كالعلوم والقُدَر وغير ذلك.

وكذلك الزمان والمكان وسائر النِّسب على حسَب ما تراه –إن شاء الله تعالى

القولُ في هذه الدائرة.

وفي هذه الدائرة المذكورة: الجوهر، العَرَض، الحال، الزمان، المكان، العدد، الإضافة، الوضع، أن يفعل، أن ينفعل.

اعلم أَنّ هذا الجدول الهيولاني هو الحقيقة التي أَوجَد الحقُّ من مادتها الموجودات العُلويات والسفليات؛ فهي الأمّ الجامعة لجميع الموجودات. فهي معقولة في الذهن غير موجودة في العين، وهو أن تكون لها صورة ذاتية لها. لكنّها في الموجودات حقيقة من غير تبعيض ولا زيادة ولا **[131 v]** نقص.

فوجودُها عينُ بروز أعيان الموجودات قديمها وحديثها، ولولا أعيان الموجودات ما عقلناها، ولولاها ما عقلنا حقائق الموجودات. فوجودها موقوف على وجود الأشخاص، والعلم بالأشخاص تفصيلًا موقوف على العلم بها. إذ مَن لم يعرفها لم يفرّق بين الموجودات، وقال مثلًا: إنّ القديم والمِلك والجماد شيء واحد؛ إذ لا يعرف الحقائق، ولا بماذا تتميز الموجودات بعضها من بعض؛ فهي متقدمة في العلم ظاهرة في الموجودات. فإن أُطلق عليها: "تأخّر" فلتأخُّر الوجود الشخصي، لا لعينها.

فهي بالنظر إلى ذاتها كلّيّة معقولة لا تتصف بالوجود ولا بالعدم؛ فهي المادة لجميع الموجودات، فقد ظهرت بكمالها بظهور الموجودات، وما بقي شيء يوجد بعدُ. ولهذا قال الإمام أبو حامد: «وليس في الإمكان أبدع من هذا العالَم إذ لو كان وادّخَره لكان بخلًا يناقض الجود وعجزًا ينافي القدرة». ووصْفُ الباري تعالى بهذا مُحال؛ فالذي يفضي إليه محال. فلو وُجد إلى هذا العالَم عوالم إلى أبدٍ لا يتناهى لكان مِثلًا لهذا العالم، وأمّا أنّه يزيد عليه بحقيقةٍ ليست في هذا العالم فلا سبيل إلى ذلك، **[132 r]** وإذا لم تصحّ زيادةٌ حقيقةٌ فما في الإمكان أبدع منه، وقد تقرّر هذا في أوّل الكتاب.

باب جدول الحضرة الإلهية من جهة الأسماء الحسنى

اعلم –وفقك الله– أنّ العالِمين بالله تعالى ما علِموا منه إلّا وجوده، وكونه قادرًا عالمِا متكلمًا مريدًا حيّا قيّومًا سميعًا بصيرًا. وما عرفوا سوى نفْس الوجود. وأنّه سبحانه لا يجوز عليه ما يجوز على المحدَثات بصفةٍ هو في نفْسِه عليها يُعقل وجودها ولا تُعرف العبارة عنها. ولهذا لا يجوز أن يقال فيه سبحانه: «ما هو؟» إذ لا ماهيّة له، ولا: «كيف هو؟» إذ لا كيفية له. وعلى التحقيق ما تعلّق علم العالِمين به سبحانه إلّا تلويحا من حيث الوجود، إن حققتَ النظر، حتى تقع الرؤية –إن شاء الله تعالى– حيث قدّرها تعالى لمزيد الكشف والوضوح. فمن جهة أنّه «لا إله إلا الله» قلنا: «عرفنا الله»، ومن جهة الحقيقة كعلمنا بأنّ الجوهر هو الذي لا ينقسم، المتحيز القابل للأعراض قلنا: «لم نعرف».

ولهذا لا تجوز الفكرة في الله تعالى؛ إذ لا تُعقل له حقيقة. فيُخاف على المفكّر في ذاته **[132 v]** من التمثيل والتشبيه؛ فإنّه لا ينضبط ولا ينحصر، ولا يدخل تحت الحدّ والوصف، وإنّما الفكرة في أفعاله ومخلوقاته.

جدول أسماء الذات

الله	الربّ	الملك	القدوس	السلام	المؤمن
المهيمن	العزيز	الجبّار	المتكبر	العلي	العظيم
الظاهر	الباطن	الكبير	الجليل	المجيد	الحق
المبين	الواجد	الماجد	الصمد	الأوّل	الآخر
المتعالي	الغني	النور	الوارث	ذو الجلال	الرقيب

جدول أسماء الصفات

الحيّ الشكور القادر القوي المقتدر القهار
القاهر الكريم الرحمن الغفار الرحيم الغفور
الودود الرؤوف الحليم البر الصبور العليم
الخبير المحصي الحكيم لشهيد السميع البصير

جدول الصفات السبع **[133 r]**

البصر السمع العلم الإرادة القدرة الكلام الحياة

جدول أسماء الأفعال

المبدي	الوكيل	الباعث	المجيب	الواسع	الحسيب
المقيت	الحافظ	الخالق	الباري	المصور	الوهاب
الرزاق	الفتاح	القابض	الباسط	الخافض	الرافع
المذل	المعز	الحكم	العدل	اللطيف	المعيد
المحيي	المميت	الوالي	التواب	المنتقم	المقسط
الجامع	المغني	المانع	الضار	النافع	الهادي
		البديع	الرشيد		

وهذه الأسماء الحسنى التي سمّى بها نفسه توصيلًا إلينا في كتابه العزيز على لسان نبيّه الصادق. فمنها ما يدلّ على ذاته جلّ وتعالى، وقد يدلّ مع ذلك على صفاته

أو أفعاله أو معًا، ولكنّ دلالتها على الذات أظهر. فما كان من الأسماء على هذا النحو جعلناه من أسماء الذات، وإن كان كما ذكرناه يدلّ على بعض الصفات أو الأفعال أو عليهما معًا. وهكذا فعلنا في أسماء الصفات وفي أسماء الأفعال **[v 133]** من جهة الأظهر، إلا أنّه ليس لها مَدخل في غير جدولها الذي جعلناه لها؛ كالربّ مثلًا، فإنّ معناه: "الثابت" فهو للذات، ومعناه: "المصلح" فهو من أسماء الأفعال، وهو بمعنى "المالك" فهو من أسماء الصفات.

واعلم أنّ هذه الأسماء التي جعلناها في هذا الجدول، ما قصَدنا بها حصرَ الأسماء، ولا أنّه ليس ثمّ غيرُها، إنما سقناها بهذا الترتيب تنبيهًا على ما سنذكره –إن شاء الله تعالى–. فمتى رأيتَ اسمًا من أسمائه الحسنى فألْحِقه بالأظهر فيه واكتبه في جدوله، إذ الأسماء كثيرة جدًّا من طريق الاختلاف الذي حصل فيها، وإنما جعلنا هذا فتح باب لك إلى ما يصحّ عندك من الأسماء.

وفائدة هذا الجدول الذي وضعناه لها أن يتخلق العبد بهذه الأسماء حتى يرجع عنده منها حقائقُ يُدعى بها وينتسب إليها من أوّلها إلى آخرها. قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ثمّ وصف لنا من خُلقه ، فقال تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

فإذا عرفت ما أردنا بهذا الجدول ورتّبناه، علمتَ المتخلِّقَ به، إذا رأيتَ عليه في وقتٍ مّا اسمًا من الأسماءِ نَسَبْتَهُ إلى ذلك الاسم **[r 134]** وإلى تلك الحضرة في ذلك الوقت، فتقول: «فلان الآن في حضرة الأفعال» إن كان من أسماء الأفعال، أو في حضرة الصفة الفلانية، أو في حضرة الذات، كيف شئت، على حسب حضرة ذلك الاسم. فإن كان الاسم فيه معاني الثلاث الحضرات فتنظر إلى ما غلب عليه من

تلك المعاني، فتنسبه إليه وتلحقه بتلك الحضرة في الحال، وإن كان من جهة المقام فوقها، ولكن تحكم عليه بما هو في الحال. غير أنّ المكمّل منّا لا يحجبه ذلك في حقّ هذا الشخص إذا كان أعلى من حاله، فإنّه لا يخفى عليه مَن ينزل لذلك الاسم على ما يعطيه الوقت ممّن سلطانه ذلك الاسم وحاكم عليه، وبهذا يفرّق بينهما الكامل منّا. ومَن دون هذا إنما يحكم عليه في الحال بذلك الاسم، لا يعرف غير ذلك، فهذا فائدة هذا الجدول.

وبدأنا به في الموجودات؛ إذ هو الأوّل الذي لا أوّلية له، والأشياء كلّها معدومة، ولهذا جعلناه على أثر الشكل الهيولاني ومعه، لمّا كان مقارِنا له في الأزل من غير أن يكون لها وجود في عينها، لكنها معلومة له سبحانه، يعلمها بحقيقةٍ **[134 v]** من حقائقها؛ فهو يعلمها بها لا بغيرها، إذ هي الشاملة للكلّ، وكان الحقّ أزلًا لها ظاهرًا وهي له باطن إذ هي صفة للعلم وليس العلم بشيء غيرها ولا هي العلم، فإنّ العِلم منها من باب العالِمية، وليست منه لكنّها ظهرت فيه من باب الحقيقة. ولهذا جعلنا وجودَ الحقّ يقابل ما يأتي بعد هذا من أكبر العوالم وجداوله، وسقناه بالأسماء لأنّ مستند الأفعال إليها ولأنّ الذات لا سبيل إلى تصويرها في الذهن، ولا بد أن يحصل في النفْس أمر يُستند إليه، فليكن الأسماء، فلم يكن بدّ من ذكرها.

فهذا الجدول من باب الجوهر المذكور في الهيولى لا من غيره؛ إذ الجوهر عبارة عن الأصل، وأصل الأشياء كلها وجود الحقّ تعالى؛ إذ لو لم يكن هذا الأصل الإلهي موجودًا وهذه المادة الهيولانية معقولة لما صحّ هذا الفرع المحدَث الكائن بعد أن لم يكن، ولما تُصوّر. فتحققْ ترشد –إن شاء الله تعالى– وهو المستعان.

باب سبب بدءِ العالم ونشئه[135 r]

اعلم – وفقك الله وسدّدك– أنّه لمّا نظرنا العالَم على ما هو عليه، وعرفنا حقيقتَه ومورِدَه ومصدرَه، ونظرنا ما ظهر فيه من الحضرة الإلهية بعد ما فصّلناه تفصيلا، فوجدنا الذات الإلهية منزّهة عن أن يكون لها بعالم الكون والخلق والأمر مناسبة أو تعلّق بنوع مّا من الأنواع؛ لأنّ الحقيقة تأبى ذلك، فنظرنا: ما الحاكم والمؤثّر في هذا العالم؟ فوجدنا الأسماء الحسنى ظهرتْ في العالم كلّه ظهورا لا خفاء به كلّيًّا، وحصلت فيه بآثارها وأحكامها، لا بذواتها لكن بأمثالها، لا بحقائقها لكن برقائقها.

فأبقينا الذات المقدّسة على تقديسها وتنزيهها، ونظرنا إلى الأسماء فوجدناها كثيرة، فقلنا: الكثرةُ جَمْعٌ، ولا بد من أئمة متقدّمة في هذه الكثرة، فلتكن الأئمة هي المتسلطة على العالَم، وما بقي من عدد الأسماء (فبالتبعية) إذ الأئمة الجامعون لحقائقها.

فالإمام المقدَّم الجامع اسمه "الله" فهو الجامع لمعاني الأسماء كلّها، وهو دليل الذات، فنزّهناه كما نزّهنا الذات. وأيضًا فإنّه من حيث ما وضع جامع الأسماء. فإن أخذناه لكون مّا من الأكوان؛ **[135 v]** ما نأخذه من حيث ما وُضع، وإنّما نأخذه من جهة حقيقةٍ مّا من حقائقه التي هو مهيمن عليها، ولتلك الحقيقة اسم يدلّ عليها من غير اسمه "الله". فلنأخذها من جهة ذلك الاسم الذي لا يحتمل غيرَها، ونُبرز الكونَ منها، ونترك اسمه "الله" تعالى على منزلته من التقديس. فإذا تقرّر هذا، وخرج الاسم الجامع عن التعلّق بالكون وبقي على مرتبته حتى لا تبقى حقيقة إلّا برزتْ؛ فحينئذ يظهر سلطان ذاته كلّيّا.

فلنرجع إلى الأئمة الذين هم من جملة حقائقه، ونقول: إنّ أئمة الأسماء كلّها عقلًا وشرعًا سبعة، ليس غيرها، وما بقي من الأسماء فتبع لهؤلاء. فهو الحيّ، العليم، المريد، القائل، القادر، الجواد، المقسِط.

فالحيّ إمام الأئمة ومقدَّمهم، والمقسِط آخر الأئمة، والقائل أدخله الشرع في الأئمة خاصة، وقبِلَه المقام وسُرّ به، وما بقي فالروح العقلي اقتضاه إمامًا. وانفرد الروح القدسي بالقائل خاصةً، وله مدخل في المقسط من جهة مّا وفي اسمه الجواد لا غير. فاسمه الجواد يعمّ كلّ اسم رحماني يعطي سرّاءَ ونعمةً فهو المهيمن على هذا القبيل من الأسماء، والمقسِط يعمّ كلّ اسم غَضَبِيّ يعطي ضرّاءَ **[136 r]** ونقمةً فهو المهيمن على هذا القبيل من الأسماء. وليس في العالم إلّا هؤلاء الأئمة وهذان القبيلان من الأسماء لا غير. ولولا ظهور الأحكام الشرعية ما احتجنا إلى الاسم المقسط احتياجًا ضروريًا، فالعقاب والوعيد اضطرّنا إلى إمامة الاسم المقسط. وليس إيلام البهائم وما في ضمن ذلك من حكم اسمه المقسط، ولكن من حكم اسمه المريد، وهو من الأئمة المقدَّمين.

فتحقق الشكل إذا رسمناه لك ليثبت في خيالك، فإنّي سأقيم لك دائرة العالَم من غير نظر إلى شريعة وما يحكم فيه من هؤلاء الأئمة، وسأقيم لك دائرة السعادة من العالم ودائرة الشقاوة وما يحكم فيه من هؤلاء الأئمة. فانظر امتداد الرقائق من حضرات الأئمة إلى العالم ومراتب الأئمة: الأوّل فالأوّل، الأعلى فالأعلى. وسأقيم لك القبيلين من الأسماء بين دوائر العالم وحضرات الأئمة، وأجعل لهم ثلاث دوائر: دائرة تضم القبيلين في مقابلة دائرة العالم الكبرى المطلقة، ودائرتان في مقابلة عالم السعادة وعالم الشقاوة؛ فتميّز القبيلين. فانظرها وتحققها حتى تحصّلها في خيالك.

وسأجعل الرقائق من الأئمة تمتد إلى السدَنة من الأسماء، **[136 v]** ومن السدنة إلى العوالم. وقد تمتد الرقيقة من بعض الأئمة إلى بعضهم، وحينئذ تنزل وتتصل بالعالم لوقوف بعض الأئمة على بعض، وأكتبُ على الرقائق أثرها حتى تعقل. فألْقِ بالك، واشحذ فؤادك، واشكر الله الذي سخّرني لك حتى علمتَ من الوود ما غاب عنه أكثر الخلق بأقرب محاولة وأصحّ مثال، وذلك بِمَنِّ الله ويُمْنِه وقُدرته، وهذه صورة الدائرة المقدّمة الذكر.

[137 r] [صفحة خاوية].

[138 r] و **[137 v]**

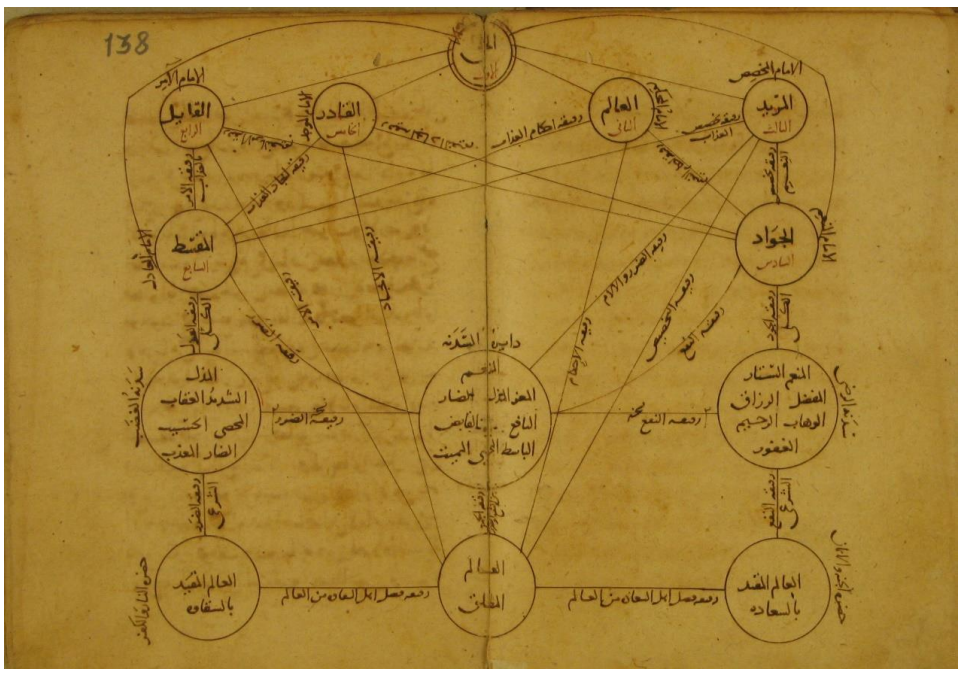

[138 v]

فاعلم أنّ سبب نشءِ العالَم، على ما اقتضاه الكشف المثالي والحكم الإلهي، ما ذكرناه في كتاب "عنقاء مغرب" في باب "محاضرة أزلية على نشأة أبدية"، وسأذكر منه في هذا الكتاب ما يُحتاج إليه في هذا الموضع. وذلك أنّ السدنة من هذه الأسماء لمّا كانت بأيديهم مقاليد السماوات والأرض، ولا سماوات ولا أرض، بقي كلٌّ سادن بمقلادِه ولا يجد ما يَفتح! فقالوا: يا للعجب؛ خُزّان بمفاتيح مخازن، لا نعرف مخزنًا موجودًا؛ فما نصنع بهذه المقاليد؟ فأجمعوا أمرهم وقالوا: لا بدّ لنا من أئمتنا السبعة الذين أعطوْنا هذه المقاليد، ولم يُعرّفونا المخازنَ التي نكون عليها.

فقاموا على أبواب الأئمة: على باب الإمام المخصِّص، والإمام المنعِم، والإمام المقسط، فأخبروهم الأمر. فقالوا: صدقتم؛ الخبرُ عندنا وسنعيّنها لكم –إن شاء الله تعالى–، ولكن تعالوا نَصِل إلى مَن بقي من الأئمة، ونجتمع على باب حضرة الإمام الإلهي إمام الأئمة. فاجتمع الكلّ وهم بالإضافة إلى الإمام المعروف بالله سدنة.

فوقف الجميع ببابه، فبرز لهم وقال: ما الذي جاء بكم؟ فذكروا له الأمر، وأنهم طالِبون وجود **[139 r]** السماوات والأرض، حتى يضعوا كلّ مقلاد على بابه. فقال: أين الإمام المخصِّص؟ فبادر إليه المريد فقال له: أليس الخبر عندك وعند العليم؟ قال له: نعم. قال: فإن كان؛ فأَرِحْ هؤلاء مما هم فيه من تعلّق الخاطر وشُغل البال. فقال العليم والمريد: أيها الإمام الأكمل؛ قل للإمام القادر يساعدنا، والقائل؛ فإنّه لا نقوم به بأنفسنا إلّا أربعتُنا. فنادى اللهُ تعالى القادرَ والقائلَ وقال لهما: أعينا أخويكما فيما هما بسبيله. فقالا: نعم.

فدخلوا حضرة الجود، وقالوا للجواد: عزمنا على إيجاد الأكوان وعالم الحدثان، وإخراجهم من العدم إلى الوجود، وهذا من حضرتك حضرة الجود، فادفع لنا من الجود ما نبرزهم به!. فدفع لهم الجود المطلق.

فخرجوا به من عنده، وتعلّقوا بالعالَم؛ فأبرزوه على غاية الإحكام والإتقان، فلم يبق في الإمكان أبدع منه؛ فإنّه صدر عن الجود المطلق، ولو بقي أبدع منه لكان الجواد قد بخل بما لم يُعطِ وأبقاه عنده من الكمال، ولم يصحّ عليه إطلاق اسم الجواد إذ وفيه شيء من البخل. فليس اسم الجواد عليه فيما أعطى بأولى **[139 v]** من اسم البخيل عليه فيما أمسك، وبطلت الحقائقُ، وقد ثبت أنّ اسم البخيل عليه محال. فكونه إن أبقى عنده ما هو أكمل مُحال.

فهذا أصلُ نشءِ العالم وسببُه. وما ظهر الإمام المقسط إلّا بعد نزول الشرائع.

فباهت الأسماء بمقاليدها، وعلمت حقيقةَ ما كان عندنا وما هي عليه بوجود الأكوان. فتحققْ هذا الفصل المختصر العجيب فإنّه نافع في الباب والله أعلم.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وسلّم تسليما كثيرا.